الأمم المتحدة

A/C.6/74/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
31 January 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيدة أنديريبرغ (نائبة الرئيس) . . . . . (السويد)

المحتويات

البند 78 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18515 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد ملياناز (سلوفاكيا)، تولت رئاسة الجلسة السيدة أنديريرغ (السويد)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 78 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/74/496)

1 - **السيدة بوبي** (غانا): تكلمت بصفتها رئيسة اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه وأيضاً بصفتها الوطنية، فقالت إن اللجنة الاستشارية عقدت دورتها الرابعة والخمسين في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019 للنظر في تقرير الأمين العام (A/74/496). واستعرضت اللجنة أيضاً الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والأنشطة المقترحة لعام 2020، بما في ذلك ما يترتب عنها من آثار إدارية ومالية.

2 - وأضافت قائلة إنه من الواضح أن برنامج المساعدة لا يزال ذا أهمية. فالعدد الكبير من الطلبات الواردة للمشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي يدل على الحاجة إلى التدريب وبناء القدرات. وأوضحت أنه من دواعي الارتياح أن تخصيص التمويل من الميزانية العادية مكن من عقد الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث جميعها في عام 2019. وأعربت عن تقديرها للدول الأعضاء التي استضافت هذه الدورات. وأعربت أيضاً عن امتنانها للجان الأمم المتحدة الإقليمية لما تقدمه من دعم متواصل.

3 - وتابعت قائلةً إن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ركن فريد من أركان برنامج المساعدة. فهي قادرة على تيسير إتاحة موارد تعليمية عالية الجودة للطلاب وممارسي القانون الدولي في جميع أنحاء العالم بتكلفة منخفضة نسبياً، لكن ذلك يشترط وجود خدمات وصل بالإنترنت موثوق بها. وأشارت إلى أن إطلاق ملفات البث الصوتي الرقمي لسلسلة المحاضرات خلال عام 2018 يمثل خطوة جيدة نحو تحقيق زيادة كبيرة في إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية للأشخاص الذين يفتقرون إلى خدمات الإنترنت عالية السرعة. واستطردت مشيرة أيضاً إلى الحاجة إلى توفير هذه الخدمة للأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى خدمات الإنترنت. ولذلك شجعت على مواصلة دعم جهود المكتبة الرامية إلى إتاحة المواد على مشغلات الذاكرة الومضية والأقراص المدمجة، ولأنشطتها في مجال النشر المكتبي. ورحبت بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لضمان تمثيل جغرافي ولغوي أوسع نطاقاً وتحقيق التكافؤ بين الجنسين عن طريق زيادة عدد المشاركات والمحاضِرات.

4 - وواصلت قائلةً إنه على النحو الذي اعترفت به الجمعية العامة مراراً، يمثل برنامج المساعدة نشاطاً أساسياً من أنشطة الأمم المتحدة يساعد في تعزيز المعرفة بالقانون الدولي، ومن ثم تهيئة الظروف التي يمكن في ظلّها صون العدالة واحترام القانون الدولي، على النحو المتوخّى في ميثاق الأمم المتحدة. وشكرت أعضاء اللجنة الاستشارية على التزامهم المستمر بهذا البرنامج. فقد قدمت الدول الأعضاء مشورة بناءة بشأن مسائل من قبيل تعميم المواد التدريبية وتيسير الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية. وأعربت أيضاً عن امتنانها لشعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية لتفانيها في سبيل التنفيذ الفعال للبرنامج.

5 - **السيدة الباز** (مكتب الشؤون القانونية): تكلمت بصفتها أمينة اللجنة الاستشارية، فقالت إن عدد الطلبات المقدمة للمشاركة في الدورات الدراسية التي تنظَّم في إطار برنامج المساعدة قد تضاعف تقريباً منذ فترة السنتين السابقة. والموارد المقدمة في إطار الميزانية العادية مكنت شعبة التدوين من تنظيم أربعة برامج تدريبية صدر بها تكليف من الجمعية العامة، وهي: برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في لاهاي، والدورات الدراسية الإقليمية الثلاث لأفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأشارت إلى أنه من بين المشاركين الـ 97 المختارين، تلقى ما مجموعه 82 مشاركاً، من 77 دولة عضواً، زمالات تغطي جميع نفقاتهم، في حين حضر 15 مشاركاً آخر بتمويل ذاتي. وأكدت تحقق التكافؤ بين الجنسين بين المشاركين، وبذل الجهود لتحسين التمثيل الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين في صفوف المحاضرين. ووجهت الشكر لمحكمة العدل الدولية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية والبلدان المضيفة، وهي إثيوبيا وتايلند وشيلي وهولندا لما قدمته من دعم.

6 - وأشارت إلى أن الجمعية العامة، في قرارها 201/73، شجعت الأمينَ العام على دعم إنشاء شبكات خريجين للمشاركين في برامج التدريب المعدة في إطار برنامج المساعدة.

ولهذا الغرض، أعدت شعبة التدوين قائمة بالمشاركين السابقين واتصلت بهم للتأكد من اهتمامهم بالمشاركة في هذه الشبكات.

7 - وأضافت قائلة إنه لم يتَمكَّن سوى عدد قليل من المحامين من المشاركة في برامج التدريب التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة؛ ولذلك من المهم مواصلة صون المكتبة السمعية البصرية وإثرائها، لأنها توفر تدريباً مجانياً عالي الجودة عبر الإنترنت لعدد غير محدود من الناس في جميع أنحاء العالم. فمنذ إنشاء هذه المكتبة في عام 2008، تصفَّح موقعها ما يزيد على 1,9 مليون مستخدم في الدول الأعضاء الـ 193 كافة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضيفت إلى المكتبة 45 محاضرة جديدة. وأشارت إلى أن عدد المحاضِرات في تزايد، وإلى أنه تم توسيع نطاق التنوع اللغوي والجغرافي للمحتوى المتاح، ويرجع ذلك جزئياً إلى جلستي تسجيل خارجيتين نُظمتا في أمريكا اللاتينية والاتحاد الروسي لتسجيل المحاضرين الذين لا يسافرون بانتظام إلى نيويورك.

8 - وأفادت أيضاً بتيسير الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية. فاعتباراً من عام 2018، أصبحت جميع المحاضرات متاحة في ملفات صوتية ويمكن تنزيلها والاستماع إليها في شكل ملفات للبث الصوتي الرقمي. ولزيادة تيسير الاطلاع على المحتوى، تمت إضافة فيديو للإرشاد على الصفحة الرئيسية في الموقع الشبكي للمكتبة السمعية البصرية يُوضح كيفية استخدام الخاصيات الصوتية. وحتى الآن، تم تنزيل الملفات الصوتية أكثر من 90 000 مرة.

9 - وأعربت عن امتنان شعبة التدوين للجمعية العامة لإدراجها تمويل برنامج المساعدة في الميزانية العادية. وأوضحت أنه لا يمكن مع ذلك الاستغناء عن التبرعات ليتمكن البرنامج من تحقيق إمكاناته الكاملة. ولذلك، فهي تود أن تشكر الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

10 - **السيد جاريس** (شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار)، قال إن الجمعية العامة أعربت في قرارها 124/73 عن تقديرها للإسهام الهام الذي تقدمه زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار في بناء قدرات البلدان النامية وتعزيز قانون البحار. فمنذ إنشاء الزمالة في عام 1981، مُنحت لما مجموعه 33 فرداً، منهم 15 امرأة و 18 رجلاً، من 30 بلداً ناميا. ويقدم هؤلاء المهنيون حالياً إسهامات هامة في بلدانهم ومناطقهم.

11 - وأضاف قائلاً إنه من المهم أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للبلدان النامية بناء وصون القدرة على المشاركة النشطة في العمليات المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، بما في ذلك تنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يشير إلى أهمية كفالة سلامة جميع النظم الإيكولوجية، والمفاوضات الجارية بشأن المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

12 - وتابع قائلاً إنه من الأهمية بمكان إتاحة التمويل اللازم من أجل استمرار منح الزمالة. وأشار إلى أن الزمالة لم تُمنح لعدة سنوات في الفترة بين عامَي 2007 و 2016 بسبب عدم توافر التمويل، لكنها مُنحت في عام 2017 بصيغة معدَّلة ولفترة أقصر نظراً لعدم توفر ما يكفي من التمويل لمنحها بالشروط المعتادة. وأوضح أن رصيد الصندوق الحالي لا يكفي إلا لتغطية منحة واحدة بالشروط المعتادة. وأعرب عن شكره للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات لدعم برنامج الزمالات وحثَّ الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على مواصلة تقديم مساهمات بحيث يمكن تقديم منحة كاملة في عام 2020 وما بعده.

13 - **السيد عبد العزيز** (مصر): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن تحسين المعرفة بالقانون الدولي وسيلةٌ من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشار إلى أن المجموعة تلاحظ مع التقدير الأنشطة المختلفة المنفذة في إطار برنامج المساعدة والتي تؤدي دوراً حاسماً في نشر المعرفة بالقانون الدولي وبناء القدرات، ولا سيما في أفريقيا. فقد كان ثلث عدد مقدمي طلبات المشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لعام 2019 من أفريقيا.

14 - وأضاف قائلاً إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا التي تنظَّم سنوياً في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ورحب بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين لإعداد قائمة بالمشاركين السابقين بغية إنشاء شبكات للخريجين. فإنشاء مجتمع من المتخصصين في

القانون الدولي من شأنه أن يساعد على تحقيق الأهداف الشاملة لبرنامج المساعدة.

15 - وتابع قائلاً إن توفير تمويل يمكن التنبؤ به أمر بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج. وشجع جميع الدول الأعضاء على دعم تخصيص الموارد للبرنامج من الميزانية العادية وأثنى على الدول التي قدمت تبرعات أو مساهمات عينية. وأوضح أنه ينبغي للأمانة العامة أن تواصل التعريف بالبرنامج وأن تدعو بصفة دورية الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم تبرعات بغية تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل وتوسيع نطاق أنشطة البرنامج.

16 - **السيد بامية** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إنّ برنامج المساعدة أداة فعالة لنشر المعرفة بالقانون الدولي، ومن ثم تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول. فقد استفاد الخبراء القانونيون والأكاديميون والدبلوماسيون وغيرهم من المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية أيما استفادة من الدورات الدراسية الإقليمية التي ينظمها البرنامج، ومن الزمالات التي يقدمها، والمنشورات التي يصدرها، وكذلك من المكتبة السمعية البصرية.

17 - وأعرب عن ترحيب المجموعة بتخصيص ما يلزم من موارد للبرنامج في إطار الميزانية العادية. فالتمويل من الميزانية العادية بالغ الأهمية ومن شأنه أن يساعد على كفالة استمرار الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج في السنوات القادمة. وفي الوقت ذاته، يظل تقديم التبرعات، بما في ذلك المساهمات العينية، أمراً حيوياً.

18 - واستطرد قائلاً إن المكتبة السمعية البصرية تمكن المحامين والباحثين والدبلوماسيين وغيرهم من الأفراد في جميع أنحاء العالم من الحصول على تدريب قانوني عالي الجودة بالمجان عن طريق شبكة الإنترنت. لذلك، ينبغي مواصلة تعزيز إمكانية الوصول إلى هذه المكتبة. ثم أعرب عن سرور المجموعة من كون شعبة التدوين تنظم دورات تسجيل خارجية من أجل تعزيز وتوسيع نطاق التمثيل الجغرافي واللغوي للمحاضرين وتسجيل محاضرات المحاضرين الذين لا يتمكنون من السفر إلى نيويورك. وأوضح أن المجموعة تثني أيضاً على الشعبة لإنجازها بنجاح مشروع ملفات البث الصوتي الرقمي الذي يسر إمكانية الوصول إلى المحاضرات بالنسبة للمستخدمين الذين يفتقرون لخدمة إنترنت موثوقة وعالية السرعة.

19 - وواصل يقول إن برنامج المساعدة يؤدي دوراً حيوياً في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ويشكل ذلك إحدى غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. واعتبر أن أنشطة بناء القدرات المضطلع بها في إطار تنفيذ البرنامج تمكّن من تحسين معرفة الأفراد والمنظمات ومؤسسات الدولة بالقانون الدولي، الأمر الذي يعزّز مشاركة البلدان النامية في مختلف الأطر والصكوك المتعددة الأطراف ويساعد في نهاية المطاف على تعزيز سيادة القانون. وأعرب عن تشجيع المجموعة للأمانة العامة على مواصلة التوعية بالبرنامج والموارد المتاحة.

20 - **السيد كي** (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تولي أهمية كبيرة لتعزيز القانون الدولي من خلال برنامج المساعدة. وأوضح أن البرنامج يؤدي دوراً هاماً في تعزيز نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالعلاقات الودية بين الأمم، وتعزيز سيادة القانون. ومن خلال بناء القدرات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، يسهم أيضاً في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

21 - وأضاف قائلاً إن البرنامج بالغ الأهمية من أجل نشر القانون الدولي على الصعيد العالمي ويعطي للباحثين والممارسين في جميع أنحاء العالم إمكانية قيّمة للوصول إلى المواد والموارد التدريبية. وأعرب عن ترحيب الرابطة بعقد الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، لكونها فرصاً تمكن المشاركين من تبادل الخبرات والأفكار، ومن ثم تحسين التفاهم والحوار بين الثقافات. وأشار بالإضافة إلى ذلك إلى أن زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار تشجع على تحسين فهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تسهم في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض والحلول التوافقية. وأعرب عن ترحيب الرابطة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة في تعميم المعلومات على الأكاديميين والممارسين وعامة الجمهور. وأوضح أن المكتبة السمعية البصرية تمثل مورداً فعالاً من حيث التكلفة وفي المتناول من أجل نشر المعارف القانونية. وأعرب عن سرور الرابطة من إضافة محاضرات جديدة إلى المكتبة في عام 2019.

22 - وأشار في الختام إلى أن التمويل من الميزانية العادية بالغ الأهمية لكفالة مواصلة الأنشطة المنفذة في إطار برنامج المساعدة، بما في ذلك الدورات الدراسية الإقليمية. وأوضح أن الرابطة ستواصل بذل جهود الدعوة من أجل تخصيص الموارد للبرنامج من الميزانية العادية وستواصل تشجيع الدول على تقديم التبرعات.

23 - **السيد شابورو** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن برنامج المساعدة قدم مساهمة قيّمة في مجال سيادة القانون بتلبية الحاجة إلى التدريب في مجال القانون الدولي ونشر المعارف والمواد القانونية بشتى اللغات لما فيه مصلحة جميع البلدان. وقال إن الحلقات الدراسية المقدمة من خلال برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، أدت دوراً رئيسياً في هذا الصدد، مما ساعد على بناء ثقافة قانونية مشتركة بين الأجيال الشابة من المهنيين. وأعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي للجان الأمم المتحدة الإقليمية لما قدمته من جهود في تنظيم تلك الدورات.

24 - وأردف قائلاً إن توسيع نطاق المكتبة السمعية البصرية أسهم في تيسير الوصول إلى طائفة واسعة من الموارد القانونية بلغات متعددة وبتكلفة منخفضة نسبياً. وما زالت مكتبة الأمم المتحدة مورداً هاماً للأوساط القانونية، وتتطلب عناية مستمرة من شعبة التدوين. وأعرب عن ثناء الاتحاد الأوروبي على الجهود التي تبذلها الشعبة من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى المكتبة بإتاحة المحاضرات على شكل ملفات بث صوتي رقمي، مما يسهم في تحسين التمثيل اللغوي، ونشر المعلومات والمنشورات القانونية عبر شبكة الإنترنت. وأعرب أيضا عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالجهود الرامية إلى تعزيز قسم المكتبة المتعلق بمسابقات المحاكم الصورية التي تقام في المؤسسات الأكاديمية؛ وربطت هذه المسابقات الطلاب بزملائهم الممارسين في المستقبل حول العالم، وأتاحت فرصة لمناقشة القضايا الراهنة في مجال القانون الدولي. وشدد على ضرورة أن تواصل الشعبة توسيع نطاق الموارد المتاحة، وتطوير الموقع الشبكي للمكتبة، بهدف تعزيز التكافؤ بين الجنسين والتنوع الجغرافي واللغوي.

25 - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يهنئ الشعبة على أنشطتها في مجال النشر المكتبي في عام 2019، ويرحب بنشر الحولية القانونية للأمم المتحدة، وموجزات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وتقارير الأمم المتحدة عن قرارات التحكيم الدولية. وأعرب عن أمل الاتحاد في أن تتاح في عام 2020 موارد كافية لتمكين الشعبة من مواصلة تلك الأنشطة.

26 - وشدد على تعزيز المركز المالي لزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار بالنظر إلى مساهمتها في زيادة تفهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتطبيقها. وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالدول الأعضاء التي قدمت تبرعات من أجل دعم أنشطة برنامج المساعدة، ويشجع جميع هذه الدول على النظر في تقديم تبرعات على نحو أكثر تواترا أو بمبالغ أكبر في المستقبل. وأعرب عن شكر الاتحاد الأوروبي للكيانات المختلفة التي عرضت خفض معدلات الرسوم الدراسية أو تقديم الدعم اللوجستي.

27 - **السيدة نيرهينن** (فنلندا): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقالت إن نظاماً دولياً قائماً على قواعد فعالة يعتمد إلى حد كبير على مدى احترافية والتزام الأشخاص الذين يتصرفون باسم الدول. ومن خلال برنامج المساعدة، تمكنت أجيال من المحامين والقضاة والدبلوماسيين التابعين للحكومات حول العالم من اكتساب فهم أعمق للقانون الدولي في عالم اليوم المترابط، وهو ما أفاد المجتمع الدولي ككل. فمنذ عام 1965، أسهم برنامج المساعدة، بما في ذلك برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية، إسهاماً ملحوظاً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة من خلال تمكين الباحثين والممارسين من الحصول على التدريب في مجال القانون الدولي وغير ذلك من الموارد ذات الصلة بالقانون الدولي. وأعربت عن ثناء بلدان الشمال الأوروبي على استمرار شعبة التدوين في العمل على تنفيذ ولايتها فيما يتعلق ببرنامج المساعدة.

28 - واسترسلت قائلة إن المكتبة السمعية البصرية تعتبر مورداً لا يقدر بثمن يواصل تقديم التدريب العالي الجودة مجاناً لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات حول العالم. وأعربت عن ترحيب بلدان الشمال الأوروبي بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين من أجل تيسير وصول المستخدمين الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات إنترنت موثوق بها إلى المحاضرات من خلال إطلاق محاضرات في شكل سمعي كملفات بث رقمي.

29 - وأعربت عن ترحيب بلدان الشمال الأوروبي بتوفير الموارد اللازمة لبرنامج المساعدة من الميزانية العادية، لأن ذلك سيكفل

استمرار أنشطة البرنامج. وستواصل هذه البلدان النظر بصورة إيجابية في الطلبات الموجهة إلى الدول الأعضاء من أجل تقديم تبرعات إلى البرنامج. واختتمت بالقول إن بلدان الشمال الأوروبي تثني على الدول الأعضاء التي قدمت هذه التبرعات، وتشجع جميع الدول على النظر في القيام بذلك من أجل الحفاظ على استمرار عمليات البرنامج.

30 - **السيد بوكوري** (موريشيوس): قال إن وفد بلده يقدر عمل شعبة التدوين في المساعدة على تنفيذ برنامج المساعدة. والاهتمام المتزايد ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية دليلٌ على أهمية البرنامج. وأعرب عن ترحيب موريشيوس أيضا بالجهود التي تبذلها الشعبة من أجل إصدار المنشورات ذات الصلة، وتطوير المكتبة السمعية البصرية، وتحسين الموقع الشبكي للبرنامج.

31 - وأعرب عن سرور وفد بلده لأن الدبلوماسيين ذوي الخلفيات غير القانونية يتقدمون بطلبات متزايدة للمشاركة في مختلف الدورات التدريبية التي يقدمها البرنامج، ولأن الدعوة إلى تقديم الطلبات قد تم توسيع نطاقها للسماح للموظفين من مختلف الإدارات الحكومية والمؤسسات التعليمية والبعثات الدائمة بتقديم طلبات. ورحب الوفد أيضا بإنشاء شبكات للخريجين.

32 - وفي المستقبل، ينبغي أن تُفتح الدعوة لتقديم الطلبات في أوائل آب/أغسطس، وأن يكون الموعد النهائي لتقديم الطلبات في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تكن فترة تقديم الطلبات الحالية البالغة 5 إلى 6 أسابيع كافية لكي تنشر البعثات الدائمة الدعوة إلى تقديم الطلبات إلى جميع الأطراف المهتمة.

33 - وتابع قائلا إنه ينبغي تعليم الأطفال، ابتداء من المدرسة الابتدائية، عن القانون الدولي وقانون البيئة وتغير المناخ، من خلال مواضيع من قبيل الجغرافيا والتاريخ والتربية المدنية. ويمكن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تسهما في نشر القانون الدولي عن طريق وضع مواد تربوية ملائمة للسن لتحقيق هذه الغاية.

34 - **السيد ناجي** (سلوفاكيا): قال إن وفد بلده يؤيد بقوة برنامج المساعدة، بما في ذلك برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية، التي أسهمت في توسيع نطاق المعرفة بالقانون الدولي وتعزيز سيادة القانون. وقال إن المكتبة السمعية البصرية يسرت إتاحة المنشورات والمحاضرات القانونية بسهولة حول العالم، ووفرت موردا هاما للممارسين والأكاديميين القانونيين. ولهذا السبب، قدمت سلوفاكيا تبرعا ماليا إلى البرنامج مع التركيز على المكتبة، الأمر الذي استدعى استمرار الاهتمام والموارد، وزيادة تطويره وتوسيع نطاقه. وأثنت سلوفاكيا على الجهود التي تبذلها شعبة التدوين من أجل تنفيذ برنامج المساعدة.

35 - **السيدة تشونغ** (سنغافورة): قالت إن سنغافورة، بوصفها دولة صغيرة يتوقف بقاؤها ونجاحها على وجود نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، تؤيد بقوة أهداف ومقاصد برنامج المساعدة. فنشر القانون الدولي وزيادة تفهمه من خلال بناء القدرات وتبادل المعلومات هما مفتاحان لضمان إقامة نظام دولي قائم على القواعد.

36 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بمختلف الأنشطة التي تضطلع بها شعبة التدوين من أجل تعزيز القانون الدولي، بما في ذلك برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ. وقد قاد هذه الأنشطة باحثون وممارسون مؤهلون تأهيلا عاليا في مجال القانون الدولي، وقد قدموا تدريبا شاملا. وأعربت عن أملها في أن تواصل الشعبة البحث عن فرص للتعاون مع البلدان والمؤسسات في مختلف المناطق.

37 - ومضت تقول إن سنغافورة تثني على الجهود التي تبذلها الشعبة من أجل توسيع المكتبة السمعية البصرية، بما في ذلك عن طريق تسجيل محاضرات جديدة. وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن الشعبة عقدت جلسات تسجيل خارجية بهدف تعزيز التمثيل الجغرافي الأوسع نطاقا. وأردفت تقول إن المكتبة، التي تتيح سهولة الوصول إلى مجموعة واسعة من الوثائق القانونية والمواد التدريبية، موردٌ قيِّم للمجتمع الدولي ينبغي للشعبة أن تواصل تطويره.

38 - وفي عام 2019، عقدت حكومة بلدها دورة دراسية مدتها خمسة أيام عن القانون التجاري الدولي لفائدة مسؤولين حكوميين. وقد تضمنت الدورة مقدمة للصكوك القانونية الرئيسية، بما في ذلك صكوك لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وفي عام 2019 أيضا، عقد مركز القانون الدولي في جامعة سنغافورة الوطنية النسخة الثانية من أكاديمية القانون التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تهدف إلى تعميق فهم المشاركين لمؤسسات الرابطة وأطر التكامل الاقتصادي والشؤون الخارجية والأطر القانونية الخاصة بالرابطة.

39 - **السيد شو تشي** (الصين): قال إن برنامج المساعدة قدم منذ إنشائه دعما لتدريس القانون الدولي ودراسته وتطبيقه، واضطلع

بدور حاسم في بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية. وأتاح برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية فرصا تدريبية للمهنيين من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. وأعربت الصين عن سرورها لأن المرشحين المختارين للمشاركة في تلك البرامج يمثلون انتشارا جغرافيا واسعا، وتم التوصل إلى توازن بين الجنسين. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باستمرار توسيع نطاق المكتبة السمعية البصرية، التي تؤدي دورا هاما في تعزيز نشر القانون الدولي وتدريسه ودراسته. وقال إن الصين تؤيد أيضا أنشطة شعبة التدوين في مجال النشر المكتبي وترحب بإصدار عدد من المنشورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

40 - ومضى يقول إن الصين تعلق أهمية كبيرة على تدريس القانون الدولي ودراسته، وقد دأبت على دعم برنامج المساعدة بنشاط، بوسائل منها إتاحة الدعم المالي. وفي عام 2019، ساهمت حكومة بلده بمبلغ 000 30 دولار في البرنامج. وقد ساهمت الصين أيضا بشكل مباشر في بناء القدرات في مجال القانون الدولي في البلدان الآسيوية والأفريقية من خلال مشاريع تعاونية. وفي عام 2019، أتاح البرنامج التدريبي الخامس للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية التدريبَ لأكثر من 40 مسؤولا من آسيا وأفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، عقدت حكومة بلده حلقة عمل بشأن التعاون وسيادة القانون لمسؤولين من أكثر من 20 بلدا. واختتم قائلا إن الصين على استعداد للتعاون مع الأطراف الأخرى لمواصلة دعم برنامج المساعدة، والمساهمة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره، وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية.

41 - **السيد فولتيير ماتياس** (البرتغال): قال إن المعرفة بالقانون الدولي شرطٌ أساسي لبيان الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وأضاف قائلا إن برنامج المساعدة هو وسيلة راسخة لتعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. ولا يزال هذا الدور حاسما الآن كما كان في عام 1965. وفي عصر العولمة الحالي، حيث تستدعي الحاجة أكثر من أي وقت مضى المعرفة العميقة بمسائل جديدة، يعتبر تزايد الإقبال على التدريب في مجال القانون الدولي وموارده علامة طيبة. وقال إن وفد بلده يثني على برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لتوفيره تعليما شاملا وعالي الجودة بشأن طائفة واسعة من المواضيع الأساسية للقانون الدولي للمهنيين القانونيين حول العالم، بما في ذلك البلدان النامية.

42 - وأعرب أيضا عن ثناء الوفد على العمل الرائع الذي يؤديه مكتب الشؤون القانونية في إجراء البحوث، وجمع المواد القانونية، وتيسير البحوث الإلكترونية، وتنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وأشاد بالجهود الناجحة التي يبذلها المكتب من أجل تحقيق الكفاءة في الدورات الدراسية من منظور إداري ومالي. وتقوم الدورات الدراسية بدور رئيسي في نشر القانون الدولي، وأعرب عن امتنان البرتغال للجان الإقليمية على استضافتها تلك الدورات. غير أن الدورات الدراسية والبرنامج نفسه ليست معروفة بما فيه الكفاية، ولا سيما بين الطلاب والعلماء الشباب. وينبغي للدول أن تعزز البرنامج في جامعاتها وأجهزتها المدنية.

43 - وتابع قائلا إن المكتبة السمعية البصرية تقدم تدريبا عالميا عالي الجودة عبر الإنترنت بتكلفة منخفضة نسبيا، وهي أداة هامة لدراسة القانون الدولي ونشره. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين من أجل تيسير وصول المستخدمين الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الإنترنت على نحو موثوق به، وذلك مثلا بإصدار نسخ صوتية من المحاضرات التي يمكن تنزيلها كملفات بث رقمي. وينبغي للشعبة أن تواصل زيادة التنوع اللغوي بإضافة محاضرات وموارد بلغات غير اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، بما في ذلك اللغة البرتغالية، التي تعد واحدة من أكثر اللغات انتشارا في العالم.

44 - واستطرد قائلا إنه لا يزال هناك عمل يجب القيام به لتعزيز برنامج المساعدة وكفالة وفائه باحتياجات المستفيدين، بما في ذلك ما يتعلق باللغات. وسيظل التمويل يمثل تحديا. وأعرب عن سعادة وفد بلاده بإدراج الجمعية العامة تمويلا للبرنامج في ميزانيتها العادية. وعلاوة على ذلك، قد يكون من المفيد استكشاف آليات تمويل جديدة ومبتكرة، من قبيل إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية أو الجامعات أو معاهد البحوث أو مكاتب المحاماة.

45 - **السيد حتّي** (لبنان): قال إن نشر القانون الدولي وتدريسه يؤديان دورا لا يقدر بثمن في حفظ نظام دولي قائم على القواعد يكفل حماية الحريات الأساسية. ولذلك قال إن وفده يؤيد بقوة برنامج المساعدة. وأضاف أن هناك اهتماما متزايدا بالدورات الدراسية المقدمة في إطار البرنامج، كما يتضح من الزيادة المطردة في عدد الطلبات الواردة لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. وأعرب عن

تأييد وفده لاستمرار تمويل البرنامج من الميزانية العادية وعن امتنانه للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات، بما في ذلك تبرعات عينية.

46 - وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود المبذولة لتحقيق تكافؤ الجنسين وتحسين التمثيل اللغوي والجغرافي لدى المحاضرين والمشاركين. ويؤيد إنشاء شبكات للخريجين من شأنها أن تعزز الروابط بين المشاركين السابقين. كما أعرب عن سروره باستكشاف شعبة التدوين للفرص المتاحة لدى مؤسسات أخرى تُنظِّم مسابقات في المحاكمة الصورية. فقد أتاحت هذه الأنشطة للمشاركين فرصة قيمة لتعميق فهمهم للقانون.

47 - واختتم كلمته بالإعراب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها الشعبة لتيسير وصول المستعملين في البلدان النامية إلى موارد البرنامج، بوسائل منها مشروع ملفات البث الرقمي. فقد تم تنزيل المحاضرات السمعية، منذ إطلاقها، أكثر من 000 90 مرة.

48 - **السيدة الجندي** (السودان): قالت إن وفدها يولي أهمية كبرى لبرنامج المساعدة، الذي هو إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. ويثني على شعبة التدوين لما تقدم من مساعدة قيمة في تنفيذ البرنامج، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، ونشر القانون الدولي على نطاق أوسع، لا سيما في البلدان النامية. فقد ساعد برنامج المساعدة بوضوح على زيادة الوعي بمبادئ القانون الدولي وأهدافه لدى الطلاب والقانونيين والدبلوماسيين، وساعد الدول الأعضاء على مواءمة قوانينها الوطنية مع مبادئ القانون الدولي وأحكامه. وتؤدي مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي دورا مهما في نشر هذا القانون وتقديم برامج تدريبية تعود بالفائدة على المؤسسات والأفراد.

49 - وأعربت عن شكر وفد بلدها لشعبة التدوين والمنظمات الإقليمية التي استضافت الدورات الدراسية الإقليمية. وأعربت عن امتنان الوفد بوجه خاص للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي لما قدماه من مساعدة في تنظيم الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا. وأكدت أنه ينبغي تخصيص مزيد من الموارد المالية للبرنامج كي يتسنى مواصلة الدورات الدراسية الإقليمية، بالنظر إلى الجودة العالية للتدريب الذي قدمه كبار العلماء والممارسين بشأن طائفة واسعة من المواضيع الأساسية في مجال القانون الدولي ومواضيع محددة ذات أهمية للبلدان في المناطق المعنية. والطابع التفاعلي للتدريب يتيح للمشاركين تبادل الخبرات والأفكار، مما يعزز التفاهم والتعاون في المسائل القانونية في مختلف المناطق. وقالت إن وفد بلدها يشيد بالدول التي تقدم الدعم المالي للبرنامج. وينبغي تقديم مزيد من الدعم إلى المعهد الأفريقي للقانون الدولي لكي يضطلع بدور أكبر في إجراء الدراسات والبحوث التي تعزز مساهمة القانونيين الأفارقة في عملية تطوير القانون الدولي.

50 - وقالت أيضا إن مداولات اللجنة الاستشارية في دورتها الرابعة والخمسين كانت بناءة وأن الروح الإيجابية التي تحلت بها الوفود أتاحت التوصل إلى توصيات بعد مناقشات مطولة. وكان للمرونة التي أبداها أعضاء اللجنة دور في تحقيق هذا التقدم. وقالت إن وفد بلدها قد عمل مع أعضاء آخرين لتفعيل البرنامج وتعزيزه ومجابهة التحديات التي يواجهها، لا سيما على الصعيد المالي، ويتطلع إلى اعتماد توصيات أعضاء اللجنة السادسة. ويجب أن يستمر البرنامج حتى تتحقق الأهداف التي قام من أجلها؛ واختتمت قائلة إن وفدها يناشد كل الدول الأعضاء بإيلاء البرنامج الأهمية الواجبة حتى يتمكن من مواصلة أداء دوره القيادي في نشر القانون الدولي وتدريسه.

51 - **السيد بارك تشول – جو** (جمهورية كوريا): قال إن برنامج المساعدة أدى دورا أساسيا في تعزيز سيادة القانون على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. فقد أسهم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية إسهاما كبيرا في بناء القدرات، خاصة في البلدان النامية، عن طريق تعزيز معرفة المشاركين بالقضايا المعاصرة في القانون الدولي. وباسم وفده رحب بإنشاء شبكات الخريجين.

52 - وأضاف أن وفد بلده مسرور بأن يعلم أن عددا كبيرا من المستعملين الجدد قد اطلعوا على الموقع الشبكي للمكتبة السمعية البصرية عقب بدء نشر المحاضرات في شكل ملفات للبث الرقمي الصوتي في عام 2018. وأعرب عن تقدير الوفد أيضا للجهود التي تبذلها شعبة التدوين في مواصلة تيسير الوصول إلى موارد المكتبة، بإضافة شريط فيديو تعليمي يشرح كيفية استخدام الخاصيات الصوتية مثلا. وقال إن وفده يتوقع أن تواصل المكتبة أداء مهامها كمصدر حيوي لنشر المعارف عن القانون الدولي.

53 - وقال في الختام إن حكومته تعكف على بذل جهودها الخاصة لتعزيز نشر القانون الدولي، بسبل منها برنامج أكاديمية سول للقانون الدولي، الذي يوفر التدريب في طائفة واسعة من مواضيع القانون الدولي. وفي كل عام، يستفيد نحو 30 من الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين من بلدان آسيا والمحيط الهادئ من البرنامج

الذي يستغرق أسبوعين. كما عقدت الحكومة مسابقات في المحاكمة الصورية، وقدمت جائزة سنوية لأفضل الأطروحات في مجال القانون الدولي، وعقدت لقاءات مفتوحة لعامة الجمهور. وإضافة إلى ذلك، وفرت أكاديمية يوسو لقانون البحار تدريب أفراد من البلدان النامية على بناء القدرات. وساعد المؤتمر الدولي لقانون البحار لعام 2019، المعقود في جمهورية كوريا، في زيادة الوعي بالقانون البحري الدولي على الصعيد المحلي.

54 - **السيد سينغتو** (تايلند): قال إن برنامج المساعدة أدى دورا حيويا في كفالة تعميق فهم القانون الدولي، وبالتالي في توطيد السلام والأمن الدوليين، ودعم سيادة القانون على جميع المستويات، وتعزيز علاقات الصداقة بين الدول، والنهوض بالجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

55 - وأشار إلى أن المكتبة السمعية البصرية أتاحت للمسؤولين الحكوميين وعامة الجمهور إمكانية الوصول غير المحدود إلى المعارف والمعلومات. وأعرب عن سرور وفد بلده بأن تستخدم شعبة التدوين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة تيسير الوصول إلى المكتبة، بوسائل منها مشروع ملفات البث الرقمي، وعن أمله أن يرى تحسينات إضافية في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يمكن للشعبة إجراء تسجيلات المحاضرات خارج المقر بلغات أخرى، واستكمال محتوى الدورة الدراسية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ.

56 - وأضاف أن تايلند قد استضافت الدورة الإقليمية سبع مرات وتتطلع إلى مواصلة استضافتها بانتظام في المستقبل. وأتاحت الدورات الدراسية الإقليمية للمشاركين من مختلف الخلفيات المهنية، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، فرصة تحسين فهمهم للقانون الدولي وتلقي تدريب قانوني على أيدي علماء القانون الدولي من ذوي المؤهلات العالية والممارسين بشأن مجموعة واسعة من المواضيع. وساعدت الدورات على تعزيز نشر القانون الدولي على الصعيد العالمي لدى المهن الأخرى وعامة الجمهور.

57 - وفي الختام، أكد أنه لا بد من ضمان تمويل منتظم وكافٍ لتنفيذ برنامج المساعدة بفعالية؛ وتقع على عاتق جميع الدول المسؤولية الجماعية عن ضمان تشغيل البرنامج بسلاسة واستمرار.

58 - **السيدة كيبي** (سيراليون): قالت إن وفدها يرحب بفرص بناء القدرات والتدريب التي يتيحها برنامج المساعدة، لأنها تمكن الدول من اتباع نهج مستنير إزاء القضايا الناشئة. فقد أسهم البرنامج في تعزيز سيادة القانون بتلبية الحاجة الماسة إلى التدريب وإتاحة إمكانية حصول الممارسين القانونيين في جميع أنحاء العالم على المعارف والموارد القانونية. وأعربت عن سرور وفدها لاختيار مواطنين من سيراليون للمشاركة في الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا وفي برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وقالت إن وفدها يقر بأن زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار تسهم في فهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذها على نطاق أوسع، ويحث الدول الأعضاء على دعم الزمالة وتقديم التبرعات إليها.

59 - وأردفت قائلة إن وفدها يرحب بالتركيز على تكافؤ الجنسين في اختيار المشاركين في كل من الدورات الدراسية الإقليمية وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وترحب سيراليون بأوجه الكفاءات الناجمة عن الشراكة بين شعبة التدوين واللجان الإقليمية التي تستضيف الدورات الدراسية الإقليمية، وتثني على هذه اللجان لمساهماتها وآلياتها لخفض التكاليف. ورحبت باسم وفدها بإنشاء شبكات الخريجين؛ فمن شأن هذه الشبكات أن تمكن المشاركين السابقين من الاتصال والتواصل وتبادل الخبرات ومناقشة الأثر الإيجابي للبرنامج على حياتهم المهنية.

60 - وأكدت وجوب تمويل البرنامج بطريقة مستدامة. وقالت إن سيراليون تشجع جميع الدول الأعضاء التي لديها الموارد اللازمة لتقديم تبرعات إلى البرنامج على أن تفعل ذلك، وتثني على الدول التي قد فعلت ذلك.

61 - **السيد فوردورا** (كوبا): قال إن برنامج المساعدة يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ويعزز تعميق فهم القواعد الموضوعية للقانون الدولي، وذلك ضروري لتحسين امتثال هذه القواعد؛ ولذلك ينبغي أن يظل البرنامج في جدول أعمال الجمعية العامة، وإن كان التقدم المحرز فيما يتعلق بالتدوين، وهو أحد المصادر الرئيسية للقانون الدولي، بطيئاً للغاية. وأشار إلى أن البرنامج يعزز أيضا مقاصد ومبادئ الميثاق، لا سيما السلام والأمن الدوليين والعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

62 - ورأى أنه ينبغي توفير التمويل للخبراء من البلدان الصغيرة والنامية للمشاركة في الدورات والزمالات المقدمة عن طريق البرنامج. وفي حالة كوبا، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة منذ ما يقرب من 60 عاما، وتم تشديده بطريقة وحشية في الأشهر الأخيرة، هو العقبة الرئيسية التي تحول دون

المشاركة. ولذلك ينبغي تمويل الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج من الميزانية العادية.

63 - **السيد روجيليس** (كولومبيا): قال إن القانون الدولي، وفقا للميثاق، أداة لضمان السلام والأمن الدوليين والعلاقات الودية بين الدول، ولذلك أدرجت مبادئه الأساسية في القانون الكولومبي بمقتضى دستور البلاد. ويتجلى امتثال كولومبيا للقانون الدولي منذ أمد بعيد في علاقاتها الممتازة مع الدول الأخرى وموثوقيتها في امتثال الاتفاقات التي هي طرف فيها. ففهم القانون الدولي واحترامه أمران أساسيان لتقدم الدول وفي حالة كولومبيا، يكتسي تطبيق هذا القانون أهمية خاصة لأن العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى هي مفتاح التنمية والاحترام المتبادل.

64 - وقال إن وفد بلده يعترف بدور شعبة التدوين في تنفيذ برنامج المساعدة من خلال مختلف الأنشطة التي تعزز دراسة القانون الدولي، مثل برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية. ويشكر الشعبة على دعمها للدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو. فسوف يستطيع الحقوقيون الكولومبيون الذين حصلوا على زمالات وشاركوا في الدورة المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية وعلى تدريب المهنيين في هذا المجال.

65 - وأخيرا، دعا إلى إتاحة مزيد من المنشورات باللغة الإسبانية عن طريق المكتبة السمعية البصرية، لأن الإسبانية لغة رسمية للأمم المتحدة وواحدة من أكثر اللغات انتشارا في العالم.

66 - **السيدة بيرس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المعرفة بالقانون الدولي أساسية لتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات. وما زال برنامج المساعدة يسهم إسهاما لا غنى عنه في تعليم الطلاب والممارسين في مجال القانون الدولي ويستحق دعما قويا ومستمرا. وأعربت الولايات المتحدة، بصفتها عضوا في اللجنة الاستشارية، عن ارتياحها للتقدم الملحوظ الذي أحرزه البرنامج في تحسين إمكانية الاستفادة من المكتبة السمعية البصرية والوصول إليها، وبخاصة من خلال مشروع ملفات البث الرقمي، وتعزيز تنوع المحاضرين المشاركين في سلسلة المحاضرات.

67 - وانتقلت للحديث عن كفاءة برنامج المساعدة، فقالت إن وفد بلدها يرحب بالجهود التي بذلت لإتاحة أكبر عدد ممكن من الزمالات، في حدود الموارد المتاحة، من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب. وأعربت عن امتنان وفدها للدول والمنظمات التي قدمت تبرعات عينية ومالية إلى هذه الدورات.

68 - وأكدت أن وفد بلدها يقدِّر السبل التي تمكنت بها شعبة التدوين من مواصلة تنفيذ برامج هامة رغم قلة الموارد، ويشجعها على مواصلة جهودها المحمودة بهدف الحصول على تبرعات للبرنامج. واختتمت كلمتها قائلة إنه لا شك أن أنشطة البرنامج قيِّمة وتستحق الدعم.

69 - **السيد آل صميخ** (قطر): قال إن احترام القانون الدولي يمثل المعيار الأساسي الوحيد لسلوك الدول وأساس العلاقات الدولية. ولذلك يجب زيادة الوعي بأهمية هذا القانون لتحقيق السلام في كوكبنا. وتابع قائلا إن برنامج المساعدة اضطلع على مدى 54 عاما بدور رئيسي في تعزيز القانون الدولي، الذي يشكل وسيلة راسخة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. فالمكتبة السمعية البصرية تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من خلال توفير الأدوات التي يمكن أن تستفيد منها قطاعات واسعة من القانونيين والأكاديميين في أرجاء العالم. وذكر أن وفد بلده يثني على جهود شعبة التدوين القانوني لنشرها *سلسلة الأمم المتحدة التشريعية وموجزات الفتاوى والأحكام والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية*، *وموجزات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن المحكمة الدائمة للعدالة الدولية*.

70 - واسترسل قائلا إنه في ظل التوترات والنزاعات والأزمات الدولية التي يشهدها العالم، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى برنامج المساعدة والمكتبة السمعية البصرية لتعميق المعرفة بالقانون الدولي، بما في ذلك الدراسة المتعمقة للمسائل المستجدة. فوجود نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد ومستند إلى مبادئ القانون الدولي يساهم في بناء وصون السلم والأمن الدوليين وفي تحقيق الازدهار للأسرة البشرية. فقد نهضت الاتفاقيات المتعددة الأطراف بدور رائد في تعزيز سيادة القانون وفي الحفاظ على نظام دولي قائم على القواعد. وفي ظل تزايد الترابط في عالمنا، ومع تزايد عدد هذه الاتفاقيات، يجب توفير الموارد اللازمة لكي يضطلع برنامج المساعدة بولايته.

71 - وأردف قائلا إن وفد بلده يجدد دعمه للبرنامج ويشيد بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين وأمانة البرنامج من أجل تلبية

الاحتياجات المتغيرة للمجتمع القانوني الدولي في القرن الحادي والعشرين. فالزمالات والدورات الدراسية المقدمة من خلال برنامج المساعدة تساهم في تعزيز القانون الدولي وتساعد على تطوير قدرات المعنيين بتطبيق هذا القانون.

72 - واختتم قائلا إن حكومة بلده واصلت تقديم الدعم المالي للبرنامج، انسجاما مع سياستها بدعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، بما يساهم، على وجه الخصوص، في زيادة مشاركة القانونيين من البلدان النامية في البرنامج. كما حرصت على إشراك أكبر عدد من القانونيين القطريين في دورات البرنامج، في إطار بناء القدرات ورفع الوعي بأهمية القانون الدولي.

73 - **السيدة مليكبكيان** (الاتحاد الروسي): قالت إن البرنامج أصبح، بفضل التمويل المقدم لبرنامج المساعدة من الميزانية العادية، برنامجا أكثر استقرارا. فقد تمكنت شعبة التدوين من مواصلة عقد الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وإدارة برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، واستكمال المكتبة السمعية البصرية. وأضافت أن محاضرات ألقاها أكاديميون وممارسون روس في مجال القانون الدولي سُجلت خلال الدورة خارج الموقع التي عقدت في الاتحاد الروسي في الفترة المشمولة بالتقرير. وبعض هذه المحاضرات متاح فعلا في المكتبة السمعية البصرية. وختمت بالقول إنه ينبغي الإقرار بما يبذله موظفو شعبة التدوين من جهود لإنجاح البرنامج، وهو ما يكتسي أهمية لتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي.

74 - **السيد ماراني** (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، تولي أهمية كبيرة لنشر القانون الدولي، ومن ثم لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في نفس المجال. وينبغي أن تتمثل أهداف برنامج المساعدة في بناء القدرات في البلدان النامية، وإتاحة الوثائق باللغات الرسمية للأمم المتحدة، وتوفير وسائل فعالة للحصول على تلك الوثائق، ولا سيما للأشخاص في البلدان النامية.

75 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالدورات الدراسية الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية، بما في ذلك إيفاد بعثة خارج الموقع إلى الأرجنتين لتسجيل محاضرات باللغة الإسبانية ألقاها باحثون وممارسون من أمريكا اللاتينية. وأعرب عن سرور الوفد أيضا لأن التمويل المقدم من الميزانية العادية أتاح تنفيذ جميع الأنشطة المقررة لعام 2019 وتحسين التوازن بين المحاضرين والمحاضرات والمشاركين والمشاركات في الدورات الدراسية. وينبغي تمويل زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية من الميزانية العادية إذا لم ترد تبرعات كافية.

76 - **السيدة أسكدوم** (إثيوبيا): قالت إن المكتبة السمعية البصرية وقاعدة بيانات معاهدات الأمم المتحدة توفران للحكومات الموارد الأساسية في مجال القانون الدولي. فبرنامج المساعدة يضطلع بدور حاسم في بناء القدرات اللازمة لدعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وتعزيز تعددية الأطراف. وأعربت عن تقدير حكومة بلدها للدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، التي تعقد بانتظام في أديس أبابا منذ عام 2011، وتدعو جميع الجهات الشريكة إلى مواصلة دعم البرنامج.

77 - **السيد فينتاكبا لاميغا** (توغو): قال إن وفد بلده يثني على شعبة التدوين لتنفيذها برنامج المساعدة، الذي استفادت منه توغو والذي أتاح للمشاركين، بمن فيهم الطلاب وأساتذة القانون الدولي، والممارسين والدبلوماسيين من البلدان النامية، فرصة فريدة لتحسين معرفتهم بالقانون الدولي ومعالجة المسائل التي تُثار في مهامهم اليومية على نحو أفضل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتمويل الدورات الدراسية الإقليمية وبرنامج الزمالات من الميزانية العادية في عام 2020، وتشجيعه شعبة التدوين على زيادة عدد الزمالات المقدمة.

78 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يشعر بالاعتزاز لأن مواطنا توغوليا مُنح زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في عام 2019 في مجال قانون البحار، وهي زمالة ممولة من مساهمات تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات والأفراد. وشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وجميع الجهات الشريكة على جهودها الرامية إلى تحسين فهم القانون الدولي، ولا سيما قانون البحار. واختتم قائلا إن شعبة التدوين ينبغي أن تكفل توثيق الصلات بين أعضاء شبكة خريجي برامج التدريب، وينبغي أن تقوم الشبكة بدور المحفز على خلق الفرص.

79 - **السيدة ريبيرا سانشيز** (السلفادور): قالت إن القانون الدولي يقوم بدور أساسي في السلام والعدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر هذا القانون على الصعيد العالمي. ولتعزيز اليقين القانوني، أصبح من الضروري بصورة متزايدة تنظيم النظام القانوني الدولي في مجالات من قبيل الحماية الشاملة لحقوق الإنسان في الهجرة، ومسؤولية الدول عن الحفاظ على البيئة، ومكافحة الإرهاب. ولذلك فإن برنامج المساعدة يخدم المصلحة العليا للدول، لأنه ساعد على نشر القانون الدولي وبناء قدرات مؤسسات

الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

80 - وأعربت عن سرور وفد بلدها لنجاح الدورة الدراسية الإقليمية لعام 2019 في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي حضرها 21 طالبا، من بينهم 15 امرأة. وذكرت أن الدورة الدراسية اشتملت على حلقات دراسية عن قانون المعاهدات، ومسؤولية الدول، والسلام والأمن الدوليين، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وقانون البحار، والقانون الدولي الإنساني. فهذه الحلقات الدراسية تتيح فرصة لا تقدر بثمن لتعزيز قدرات البلدان النامية وتحدث تداعيات لأن القطاعات المهنية والأوساط الأكاديمية الوطنية تتناقل ما يُكتسب فيها من معارف. وشكرت المنظمة، وعلى الأخص مكتب الشؤون القانونية، وحكومة شيلي على تنفيذ البرنامج، الذي يلبي احتياجات الدول الأعضاء في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم الدورات الدراسية الإقليمية، التي استفاد منها المسؤولون من مختلف النظم القانونية والمناطق في العالم.

81 - وختمت كلامها قائلة إن الوثائق ينبغي أن تتاح بجميع اللغات الرسمية في المكتبة السمعية البصرية التي هي مورد أساسي لنشر القانون الدولي، ولا سيما في البلدان التي لا تتوفر فيها برامج متخصصة، من أجل تحسين إمكانية الحصول على المعلومات في مختلف المناطق الجغرافية.

82 - **السيدة شيمان** (جمهورية مولدوفا): قالت إن وفد بلدها يشيد بشعبة التدوين على تنفيذها برنامج المساعدة الذي يوسع نطاق فهم القانون الدولي ويساعد على دعم العدالة. وبالنظر إلى أن تحسين فهم القانون الدولي أمر أساسي لوفاء الدول بالتزاماتها المشتركة بصون السلام والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية، والتعاون في حل المشاكل الدولية، فإن جامعة جمهورية مولدوفا الحكومية أدمجت سلسلة محاضرات المكتبة السمعية البصرية في دروسها في درجتي الماجستير والدكتوراه في القانون الدولي. واختتمت قائلة إن برنامج المساعدة يضطلع بدور أساسي في تعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية، ولا سيما عن طريق تمكين موظفي الشؤون القانونية الحكوميين والباحثين القانونيين في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة من أجل تعميق معرفتهم بالقانون الدولي.

83 - **السيدة أونانغا** (غابون): قالت إن جميع الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون يجب أن توافق الحاجة إلى تعزيز القانون الدولي ونشره من خلال التدريب. وأعربت، في هذا الصدد، عن إشادة وفد بلدها بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين وأكاديمية القانون الدولي بلاهاي بغرض بناء القدرات في البلدان النامية من خلال أنشطة التدريب والتثقيف، بما في ذلك برامج الزمالات والدورات الدراسية الإقليمية، التي يستفيد منها عدد كبير من الدبلوماسيين وطلاب الجامعات وممارسي المهن القانونية في كل عام.

84 - ومضت تقول إن الطلب كبير على حجز المقاعد فيما تنظمه الأمم المتحدة من دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي، ويسر وفد بلدها أن مسؤولا غابونيا قد تمكن من حضور الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا لعام 2019، التي جرت فعالياتها باللغة الفرنسية وشملت حلقات دراسية عن مسائل متنوعة ومعاصرة. وأعربت أيضا عن إشادة غابون بالجهود التي ظلت شعبة التدوين تبذلها بغية تطوير مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي على مر السنين، وعن ترحيب الوفد بصفة خاصة بمشروع البث الرقمي الذي يمكن بفضله الآن بث ملفات صوتية للمحاضرات بثا تدفقيا أو تنزيلها.

85 - وأردفت قائلة إن من المهم أن تخصص الجمعية العامة موارد كبيرة لضمان تعزيز أنشطة برنامج المساعدة والمحافظة عليه على المدى الطويل، نظرا لأهميته في تعزيز القانون الدولي وبناء القدرات في البلدان النامية.

86 - **السيد هتيت** (ميانمار): قال إن حكومة بلده ملتزمة بالنظام الدولي القائم على القواعد. فلا يمكن أن تنجح تعددية الأطراف ما لم تكن العلاقات بين الدول قائمة على سيادة القانون؛ والمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة هي صون السلام والأمن الدوليين عن طريق تعزيز تلك القاعدة على الصعيدين الدولي والوطني. وتسهم معرفة الدول الأعضاء بالقانون الدولي والالتزام به إسهاما كبيرا في الحفاظ على النظام القائم على القواعد؛ وترتبط مباشرة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ونشر القانون الدولي وتقديره على نطاق أوسع. فبرنامج المساعدة قدم الكثير لتعزيز سيادة القانون على المستويين كليهما، ولا سيما من خلال بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام التكنولوجيا المتقدمة في مجال المعلومات والاتصالات عزز إلى حد كبير دور المكتبة السمعية البصرية، وبخاصة سلسلة المحاضرات، في نشر القانون الدولي.

87 - وأعرب عن شكر وفد بلده للبلدان التي استضافت الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي والدول الأعضاء التي قدمت تبرعات للبرنامج، مما يساعد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16. وشكر أيضا حكومة تايلند واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على دعمهما للدورة الدراسية الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2018 التي عقدت في بانكوك، وشارك فيها 29 مشاركا من 28 بلدا، بما فيها ميانمار. فالدورة الدراسية تساعد على تعزيز التفاهم والتعاون الإقليميين في المسائل القانونية.

88 - واسترسل قائلا إن حكومة بلده شجعت القواعد والقيم الديمقراطية بتعزيز سيادة القانون منذ أن اختارت الانتقال إلى الديمقراطية. ومن شأن توسيع نطاق برنامج المساعدة أن يسهم في نشر المعارف القانونية، ولا سيما في صفوف الشباب؛ فهذا النشر يقوم بدور بالغ الأهمية في إرساء الديمقراطية. وبما أن التمويل الكافي أمر حيوي لتنفيذ البرنامج، فإن وفد بلده يرحب بتخصيص تمويل من الميزانية العادية لعام 2020.

89 - **السيدة نزي مانسوغو** (غينيا الاستوائية): قالت إن وفد بلدها يأمل في ألا يتعثر تنفيذ برنامج المساعدة في عام 2020 لأسباب إدارية أو مالية. وهو يرحب بمراعاة مبادئ التنوع الجغرافي في اختيار الزملاء لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والمساواة بين الجنسين في الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وتحديث المكتبة السمعية البصرية.

90 - وتابعت قائلة إن البرنامج يضطلع بدور أساسي في بيان الأحوال التي يمكن في ظلها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. فتدريب الحقوقيين والدبلوماسيين من جميع البلدان من خلال البرنامج يمثل أفضل طريقة للتشجيع على احترام القانون الدولي وتعزيز سيادة القانون وترسيخ السلام والأمن الدوليين. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين والدول الأعضاء التي قدمت تبرعات للبرنامج في الفترة المشمولة بالتقرير، ويشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. فعلى الرغم من الوضع المالي للمنظمة، ينبغي أن تبذل الشعبة قصارى جهدها لنشر الوثائق ذات الصلة في المكتبة السمعية البصرية بجميع اللغات الرسمية.

91 - **السيد سكوكونيك تابيا** (شيلي): قال إن وفد بلده يثني على شعبة التدوين لتنفيذها البرنامج، ولا سيما الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، التي لم تُعقد بشكل دائم في السنوات الماضية بسبب عدم توافر الموارد المالية. فهذه الدورات الدراسية هي فرصة فريدة لتحسين التدريب القانوني للمشاركين من البلدان النامية وإقامة الروابط بينهم. ومن بين 21 مشاركا في الدورة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2019، التي عُقدت في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، كانت هناك 14 امرأة، مما يمثل خطوة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في البرامج والأنشطة التي تنظر فيها اللجنة السادسة.

92 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام (A/74/496) من تأكيد على أن اللجان الإقليمية لا تقدم الهياكل الأساسية بالمجان فحسب، بل تقدم أيضا قدرا كبيرا من الدعم الإداري واللوجستي خلال عملية التخطيط للدورات الدراسية وإجرائها، وأن هذا الدعم يفضي إلى تعزُّز الكفاءة المالية والإدارية ويُتيح قدرا أكبر من الاستقرار والاتساق في تقديم الدورات الدراسية. وعليه، تنبغي مواصلة عقد الدورات الدراسية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولتعزيز نجاح البرنامج وضمان وفائه بولايته، ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم تبرعات للبرنامج بغية استكمال التمويل من الميزانية العادية، التي يجب الإبقاء عليها أيضا.

93 - واختتم كلامه بالقول إن وفد بلده يرحب بالاهتمام الذي توليه شعبة التدوين للتنوع الجغرافي واللغوي في برامج التدريب القائمة على الحضور الشخصي ولتوسعة المكتبة السمعية البصرية، ويقدّر زيادة استخدام اللغة الإسبانية في المنشورات المتاحة في المكتبة.

94 - **السيدة صبار** (المغرب): قالت إن المغرب يؤيد ما أُعرب عنه من موقف بشأن البرنامج في الفقرة 12 من قرار الجمعية العامة 201/73. وذكرت أن المغرب عرض، بوصفه بلدا ناميا حريصا على اكتساب خبرة دولية وبناء قدراته في مجال القانون الدولي، استضافة البرنامج الخارجي لأكاديمية القانون الدولي بلاهاي المتعلق بموضوع الثوابت والابتكار في القانون الدولي للبحار في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في الرباط. وسيحضر البرنامج نحو 40 مشاركا، من بينهم نحو 20 مشاركا من عدد من البلدان الأفريقية. ويتفق البرنامج من حيث الأهداف مع برنامج المساعدة ويمكنه أن يتيح للمغرب فرصا جديدة للتعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف.

95 - وأضافت قائلة إن برنامج المساعدة مموَّل من الميزانية العادية ولكنه يحتاج إلى مزيد من الموارد ليظل قابلا للاستمرار وليعزّز مركزه في الميزانيات البرنامجية المقبلة؛ ولذلك يلزم اتخاذ المزيد من مبادرات الدعم وتقديم المزيد من التبرعات. ورأت أن الأثر المالي الناجم عن تقديم هذا الدعم ينبغي ألا يحجب الجوانب النبيلة للبرنامج، التي ستعود بالفائدة على الأجيال المقبلة في البلدان النامية.

96 - وأعربت عن شكر وفد بلدها لجميع الجهات التي تتيح للبرنامج من خلال الجهود التي تبذلها تلبيةَ احتياجات الدول، ولا سيما شعبة التدوين التي تعمّم المنشورات القانونية، وتنشر المحاضرات على شبكة الإنترنت في البلدان النامية من خلال المكتبة السمعية البصرية؛ وأكاديمية القانون الدولي بلاهاي، التي تستضيف برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي وتتيح للمشاركين في برنامج الزمالات حضور دورتها المتعلقة بالقانون الدولي العام واستخدام مكتبتها؛ والحلقة الدراسية المعنية بالقانون الدولي؛ والبلدان التي تستضيف الدورات الدراسية الإقليمية؛ والمعهد الأفريقي للقانون الدولي؛ والدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي تدعم برنامج المساعدة.

97 - **السيدة إيغيل** (الجزائر): قالت إن شعبة التدوين تستحق الثناء على ضمانها التشغيل الفعال لبرنامج المساعدة. وأشارت إلى أن البرنامج ما فتئ يحسّن، منذ إنشائه، تعميق فهم القانون الدولي، بما يعزز السلام والأمن الدوليين وينهض بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ويدعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ورأت أن الدور الذي يضطلع به البرنامج في نشر القانون الدولي، بسبل منها بناء القدرات وتبادل المعلومات على جميع المستويات، يساعد في ضمان الامتثال للقانون الدولي وتشكيل تطوره التدريجي.

98 - وأضافت قائلة إن الممارسين، ولا سيما الموجودون منهم في البلدان النامية، يستفيدون من توسيع نطاق فرص التدريب في مجال القانون الدولي المقدمة من خلال الدورات الدراسية الإقليمية وبرنامج الزمالات، مما يتيح لهم فرصة التركيز على قضايا القانون الدولي التي تهتم بها مناطقهم اهتماما مشتركا وتعميم الأفكار والمعارف. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالأولوية القصوى التي تمنحها شعبة التدوين لتكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي واللغوي العادل في صفوف المشاركين في الدورات الدراسية والبرنامج، الذي ينبغي مواصلة تمويله، إلى جانب المكتبة السمعية البصرية، من الميزانية العادية. وينبغي زيادة عدد الزمالات المموّلة من تلك الميزانية.

99 - ومضت تقول إن المكتبة السمعية البصرية مورد أساسي للبحث والتدريس يُتاح من خلاله لعدد غير محدود من المستعملين، ولا سيما من البلدان النامية، إمكانية الوصول الميسَّر والمنخفض التكلفة إلى مجموعة واسعة من المواد، بما في ذلك ملفات البث الرقمي. ولتحقيق التعددية اللغوية، ينبغي نشر المواد بعدد أكبر من اللغات، بما في ذلك اللغة العربية. واختتمت كلامها بالقول إن وفد بلدها يرحب بإضافة شريط فيديو على الصفحة الرئيسية للمكتبة السمعية البصرية على شبكة الإنترنت يتضمن شروحا لكيفية استخدام الميزات السمعية للموقع.

100 - **السيدة فيليبس - أوميزوريكي** (نيجيريا): قالت إن وفد بلدها سيواصل دعم الجهود الموجهة نحو إدامة برنامج المساعدة، على أساس أن تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه يسهم في زيادة فهم القضايا العالمية المعقّدة. وأشارت إلى أن نيجيريا تضطلع بدور مهم في تطوير القانون والنهوض بالهيئات القضائية في عدد من الدول الأفريقية، ولا سيما في غرب أفريقيا، من خلال تدريب القضاة وإيفادهم للعمل في تلك البلدان. وتدعم نيجيريا بناء القدرات في الهيئات القضائية من خلال معهدها القضائي الوطني، الذي تشمل مهامه القانونية تعزيز القانون الدولي وتوفير التدريب ذي الصلة.

101 - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تؤيد التمويل الإضافي لبرنامج المساعدة المدرج في الميزانية العادية لفترة السنتين 2018-2019 وتثني على التبرعات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء.

102 - ومضت تقول إنه لا بد من الإشادة بمكتب الشؤون القانونية وشعبة التدوين على جهودهما الدؤوبة الرامية إلى تنفيذ برنامج المساعدة، الذي يفيد الطلاب والممارسين في مجال القانون الدولي في جميع أنحاء العالم. واعتبرت أن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، مثل الدورة التي عُقدت في أديس أبابا في عام 2019، وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية تسهم في زيادة فهم القانون الدولي. واختتمت كلامها بالقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع استخدام المكتبة، وينبغي مواصلة أنشطة النشر المكتبي التي استؤنفت في عام 2017.

103 - **السيدة روهاما** (ماليزيا): قالت إن القانون الدولي هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول وإنه ينبغي فهمه بشكل أفضل بغية تنفيذه على نحو سليم. وأشارت إلى أن برنامج المساعدة عزّز إلى حد بعيد فهم القانون الدولي بين الممارسين وغيرهم من العاملين في هذا المجال. ورأت أن التجاوب الهائل مع البرنامج

يظهر شـــدة الإقبال على التدريب في مجال القانون الدولي. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتحسـن التوازن بين الجنسـين والتنوع الجغرافي في صـــفوف المســـتفيدين من البرنامج، الذي ينبغي توســـيع نطاقه ليشـمل جمهورا أوسع. وأشارت إلى أن الوفد يثني على شعبة التدوين لتعزيزها المكتبة السـمعية البصـرية، وتيسـير وصـول المسـتعملين الذين لا تتوافر لديهم شـــبكة إنترنت موثوقة ذات ســـرعة عالية إلى المكتبة عن طريق إنشـــاء مشـــروع البث الرقمي ونشـــر المواد في شـــكل مطبوعات، وإنتاج مســـلســـلات قصـــيرة مســـتمدة من المحاضـــرات للأشـــخاص الذين لديهم الحد الأدنى من المعرفة بالقانون الدولي، وإتاحة المواد بأكبر عدد ممكن من اللغات. واختتمت كلامها بالقول إن البرنامج ضروري لتعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية وينبغي مواصلة تمويله من الميزانية العادية.

104 - **السـيد نيانيد** (الكاميرون): قال إنه نتيجة لنشـوء تحديات وقواعد وجهات فاعلة جديدة بسبب العولمة، ولا سيما في السنوات الأخيرة، لم يعـد المجتمع الـدولي محكومـا فقط من قبـل الـدول ذات السيادة التي تعمل لتعزيز مصالحها الوطنية أو الجماعية الخاصة؛ ولذلك فإن القانون الدولي يؤدي دورا رئيســـيا في العلاقات الدولية. فقد تعزّزت مكانة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في المحافل والمؤسسات، ووُضعت نتيجة لذلك قواعد جديدة بشكل تدريجي، وأنشئت مؤسسات دولية، واستُحدثت وسائل مبتكرة لإنفاذ امتثال الـدول والمنظمـات الـدوليـة لهـذه القواعـد. ويجـب أن يكون التنظيم في هذا السـياق الجديد مفهوما لدى الجميع ليتسـنى احترام سـيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

105 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يثني على شعبة التدوين لتنفيذها برنامج المساعدة. وأشار إلى أن الوفد يدعم برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، الذي يتلقى من خلاله الممارسـون من البلدان النامية والبلدان الناشـــئة تدريبا كاملا في مجال القانون الدولي، ولكن ينبغي زيادة عدد المشـــاركين ليتســـنى للدورات الدراســـية الإقليمية الثلاث في مجال القـانون الـدولي المعقودة في أفريقيا وآســـيـا والمحيط الهـادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أداء دورها المتمثل في توفير فرص تدريب إضـــافية. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء العدد المحدود من الأماكن المتاحة في الدورة الدراســـية الإقليمية لأفريقيا على وجه الخصـوص. وبما أنه لم يتم قبول سـوى 25 طلبا من أصـل 252 طلبا لدورة عام 2019، لم تكن جميع البلدان الـ 27 التي جاء منها مقدمو الطلبات ممثلة في الدورة.

106 - ومضـى يقول إن الانفتاح والمرونة يتسـمان بأهمية أكبر لأن المواضيع التي جرى تناولها في الدورات الدراسية الإقليمية، والتي تشمل التعريف بالقـانون الـدولي، والبحوث في القـانون الـدولي، وقـانون المعاهدات، وقانون الاتحاد الأفريقي ومؤسـساته، ومسـؤولية الدول، والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السـلمية، وقانون البحار، والقانون الجنائي الدولي، وقانون الاسـتثمار الدولي، ضـرورية لشـعوب وبلدان المناطق الثلاث، لأنها تعزز قدرات المشـاركين وتسـمح لهم بتبادل الخبرات وبناء الشـبكات. ولذلك فإن وفد بلده يرحب بقرار الجمعية العامة 201/73، الذي يشـــجِّع فيه الأمينُ العام على دعم إنشـــاء شـــبكات خريجي برامج التدريب التي تعقد في إطار برنامج المســـاعدة، ويثني على شـــعبة التدوين لما تبذله من جهود في سبيل إنشاء هذه الشبكات.

107 - وتابع قائلا إن وفد بلده، على الرغم من اعترافه بأن التدريب القائم على الحضـور الشـخصـي يتيح المزايا الفريدة التي تنطوي عليها المناقشـات المتعمقة والتفاعل والتعاون فيما بين المشـاركين، يدعو إلى تعزيز المكتبة الســـمعية البصـــرية، التي توفر الأمم المتحدة من خلالها التـدريـب عبر الإنترنـت بتكلفـة أقـل لعـدد غير محـدود من الأفراد والمؤســـســـات في جميع أنحاء العالم. ورأى أنه ينبغي لشـــعبة التدوين أن تواصـــل جمع وتحديد وطباعة الوثائق اللازمة لبرامجها التدريبية؛ وأعرب عن ترحيب وفـد بلـده بتوفير الشـــعبـة للمُعينـات التربويـة والمنشـورات القانونية وغير ذلك من وثائق القانون الدولي للمشـاركين من البلدان النامية الذين لا تتاح لهم سوى فرص محدودة للوصول إلى شـــبكة الإنترنت. واعتبر أنه ينبغي إيجاد الدعم المالي للمشـــاركين من البلدان المتدنية الدخل، وأعرب عن ترحيب وفد بلده بزمالة هاملتون شـيرلي أميراسـينغ التذكارية في مجال قانون البحار، التي يمكن من خلالها للمشـــاركين تحقيق أحلامهم ويمكن بنـاء مجتمع قوي من الحقوقيين. وبالنظر إلى تزايد نـدرة الموارد وفرض قيود واســـعـة النطاق، ينبغي تمويل برنامج المســـاعدة، وفقا لقرار الجمعية العامة 201/73، ضـمن البرنامج الفرعي 3، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية العادية.

108 - واسـترسـل قائلا إنه ينبغي لبرنامج المسـاعدة، بما أن الغرض منه هو تعزيز فهم القانون الدولي، أن يتناول جوانب القانون الدولي المعولم، بما في ذلك ظهور شـــركات متعددة الجنســـيات وشـــركات عبر وطنية؛ وتطبيق بعض القواعد في المجالات الضـــبابية من القانون الدولي، مثل النزاعات المســـلحة الداخلية والاضـــطرابات الداخلية؛

والقضـــايا القانونية الجديدة المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين، وحرية التعبير وثورة تكنولوجيا المعلومات، والتشـرد الداخلي الجماعي الناجم عن الحرب الأهلية. وينبغي لشـــعبة التدوين أيضـــا أن تتفاعل مع المنظمات غير الحكومية والجهات المتعددة الجنســـيات وغيرها من الجهات الشريكة لتبادل المعلومات والحصول على التمويل.

109 - واستطرد قائلا إنه ينبغي لشعبة التدوين، بغية تحديث البرامج، أن تنظر في اتباع ما يعرف بالنهج الســـريري الذي تتبعه الجامعات في كنـدا وفي أمـاكن أخرى. وفي إطـار هـذا النهج، يقوم الطلاب، عن طريق العمل في أفرقة تحت إشـــراف مباشـــر من الأكـاديميين والممارسين، بالتعامل مع القضايا بشكل فعلي، واكتساب خبرة عملية في القـانون الـدولي، والاطلاع على التحـديات المنهجيـة والأخلاقيـة ذات الصـلة. وهذا النهج يربط النظرية بالممارسـة ويمكنه أن يوفر طريقة جديدة ومفيدة لفهم القانون الدولي بجميع جوانبه.

110 - **الســـيد تاوفان** (إندونيســـيا): قال إن برنامج المســـاعدة يكتســي أهمية بالغة لنشـر القانون الدولي، ولا سـيما على الصـعيد العالمي، ويعزز مبادئ ومقاصـــد ميثاق الأمم المتحدة، وتســـوية المنازعات بالوســائل الســلمية، واحترام ســيادة القانون. وبالنظر إلى أن تدريس القانون الدولي ودراســته ونشــره يســاعد على اســتيفاء ما ينص عليه كل نظام قانوني ديمقراطي من شـرط يقضـي بأن يكون للقانون الدولي تأثير إيجابي على القانون المحلي، عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في جاكرتا مؤتمر دولي بشـــأن تطوير القانون الدولي في آسيا، وعقدت في آب/أغسطس 2019 في ساماريندا بإندونيسيا ندوة وطنية بشـــأن القانون الدولي، ركزت على الحاجة الملحة إلى وضـــع تشـريعات وطنية لمعالجة قرارات المنظمات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وكـان الغرض من هـذين المؤتمرين دعم تطوير القـانون الدولي على الصـــعيدين الإقليمي والعالمي، وتعزيز فهم القانون الدولي وتنفيذه على الصعيد الوطني.

رُفعت الجلسة الساعة 13:10.